مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي

جامعة الجنان – لبنان

الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني

إعـــــداد

د. جمعة محمود عباد

كلية إدارة المال والأعمال

قسم التمويل والمصارف

جامعة آل البيت

الأردن

2009

المقدمة[1]

يقف العالم مشدوهاً أمام ما يطلق عليه (الأزمة المالية) العالمية، فأكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس، ومن من؟

من أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، فكيف حدث ذلك؟ ولماذا هي (أزمة مالية) أكثر منها (أزمة اقتصادية)؟ فهي أزمة في القطاع المالي ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله. فكيف ولماذا؟ كل هذه أسئلة تقلق القارئ العادي الذي يريد أن يفهم.

ونظراً لأنني أعتقد أن أهم أسباب عدم الفهم ترجع عادة إلى غموض (البدهيات) والمبادئ الأولية لعلم الاقتصاد، فلذلك فلا أجد غضاضة في أن أبدأ بشرح هذه المبادئ الأولية.

تتطلب البداية أن نفهم أن هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه (الاقتصاد العيني أو الحقيقي) وبين (الاقتصاد المالي). فأما الاقتصاد العيني (وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets) فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية).

(فالأصول العينية) هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية. وبعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية.

ولكنها أيضاً تتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير...إلخ. وهكذا فالاقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.

وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى (أدوات) أو (وسائل) تسهل التعامل في الثروة العينية. لعل أولى صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة (الحقوق) علي الثروة العينية. فالأرض

([1]) الببلاوي، حازم، الأزمة المالية العالمية الحالية "محاولة للفهم".
http://www.iid-alraid.com , 2008

الزراعية هي جزء من الثروة العينية وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشـبع حاجـة الإنسان من المأكل وربما السكن وأحياناً الملبس.

ولكنك إذا أردت أن تتصرف في هذه الأرض فإنك لا تحمل الأرض علي رأسك لكي تبيعها أو تؤجرها للغير، وإنما كان لابد للبشرية أن تكتشف مفهوماً جديداً اسمه (حق الملكية) علي هذه الأرض. فهذا (الحق القانوني) يعني أن يعترف الجميع بأنك (المالك) الوحيد صاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها.

وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه (الأصول المالية Financial assets)، باعتبارها حقاً علي الثروة العينية.

وأصبح التعامل يتم علي (الأصول المالية) باعتبارها ممثلاً للأصول العينية. فالبـائع ينقل إلى المشتري حق الملكية، والمشتري تنقل إليه الملكية العينية من المالك القـديم بمجـرد التعامل في سند الملكية. وأصبح التعامل الذي يتم علي هذه الأصول المالية (سندات الملكيـة) كافيا لكي تنتقل ملكية الأصول العينية (الأرض) من مالك قديم إلى مالك جديد.

ولم يتوقف تطور (الأصول المالية) علي ظهور حق الملكية أو ظهور النقود كحقـوق مالية علي موارد عينية محددة أو علي الاقتصاد في مجموعه، بل اكتشفت البشرية أيضـاً أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد مقصوراً علي عدد محـدود مـن الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول Negotiability ترفع القيمة الاقتصادية للموارد. ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون هذه الأصول قابلة للتداول.

وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية علي بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنيه علي مدين معـين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسـهم) مـع ظهـور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونيـة) مـع تطـور الأوراق التجارية والسندات.

وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هـذه الأصـول المالية المتنوعة علي انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها علي الاستدامة.

ولكن الأمر لم يقتصر علي ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد علي انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدي إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور.

فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطـي المتعـاملين درجة من (الثقة) في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسـات الماليـة الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنـوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور محل مديونية عملائها. فالعميل يتقدم للبنك للحصول علي تسهيل أو قرض، ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلى ملاءة هذا العميل والثقة فيه، ولكن مـا إن يحصل العميل علي تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لـو كـان نقـوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلى مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون فـي هـذه البنوك.

وهكذا لعب القطاع المصرفي - والقطاع المالي بصفة عامة - دوراً هائلاً في زيـادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بـوادر أو بـذور الأزمـات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصـاد العينـي وأصـبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني..

ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة (مالية) بالدرجة الأولي نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية علي نحو مستقل – إلى حد كبير – عما يحـدث فـي (الاقتصاد العيني)، كيف؟ يرجع ذلك إلى المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصـول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول الماليـة، زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السـداد، وهنـاك ثلاثـة عناصر متكاملة يمكن الإشارة إليها وتفسر هذا التوسع المجنون في إصدار الأصول المالية.

أما العنصر الأول فهو زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعـة الماليـة Leverage، فما هو المقصود بذلك؟ أشرنا إلى أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصـول تمثل الملكية وأصول تمثل مديونية، أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساساً ملكية المـوارد العينية من أراض ومصانع وشركات، وهي تأخذ عادة شكل أسهم، وبالنسبة لهذا الشكل مـن الأصول المالية فهناك - عادة - حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، حقاً أنـه يمكـن المبالغة بإصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، ولكن يظل الأمر محدوداً، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، أما بالنسبة للشكل الآخـر للأصـول المالية وهو المديونية، فيكاد لا توجد حدود علي التوسع فيها، وقد بالغت المؤسسات المالية في

التوسع في هذه الأصول للمديونية، وكانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حـدود علي التوسع في الاقتراض، ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية علي ربـط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدني من الأصول المملوكة، فالمدين يجـب أن يتملـك حداً أدني من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته علي حجـم ملكيتـه للأصـول العينية، ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة علي البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بـألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية.

ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هـذه النسـب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنـك المركـزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك Lyman كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيـرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية، كما سنشير.

ولكن لماذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض؟ لسبب بسيط، الجشـع greed، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيداً من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عـن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك، والتي تهـتم فقـط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن هنا ظهـرت أربـاح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، وهكذا أدي الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة.

ولكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة الماليـة لكل مؤسسة، بل إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيـادة حجـم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات الماليـة financial derivatives، وهـو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء علي أصل واحد كمـا سيتضح من المثال الذي سوف نعرضه عن تركيز الإقراض علي قطاع أو قطاعات محدودة، فماذا حدث في هذا المجال، وهو المرتبط بما يعرف بأزمة الديون العقارية؟

ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقاريـة، فالعقـارات فـي أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عـرف بالرهون العقارية الأقل جودة subprime، فماذا حدث؟

يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول علي قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.. كيف؟

عندما يتجمع لدي البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق securitization، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدي تركز الإقراض في قطاع واحد «العقارات» علي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) علي تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

ويأتي العنصر الثالث والأخير وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسيطة. حقاً تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة علي المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة علي الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين علي الإقبال علي الأوراق المالية.

وقد تكاتفت هذه العناصر علي خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها علي التأثير علي القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو «الثقة»، فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها – زيادة الاقتراض، وتركيز المخاطر، ونقص الرقابة والإشراف - كافية لإحداث أزمة عميقة، فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة

الأفراد، ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية - وبلا استثناء - تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة عويصة تصيب إحدى هذه المؤسسات، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف علي بقية النظام المالي العالمي (العولمة).

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم، والسؤال: هل يمكن التجاوز عن هذا الاقتصاد المالي بأدواته المتعددة ومؤسساته الكثيرة؟ للأسف لا يمكن.

الأصول المالية أصبحت مثل الدورة الدموية في الجسم، فلا يكفي أن يكون في جسم الإنسان أعضاء رئيسية مثل القلب والمعدة والرئتين، بل لابد من دورة دموية تنقل الغذاء وتطلق الحركة في جسم الإنسان، وهكذا أصبح الاقتصاد لا يكتفي بالمصانع والأراضي الزراعية، بل إن ما يحركها هو أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود، وهناك الادخار والاستثمار الذي يتحقق من خلال أدوات مالية، ولذلك فإن علاج الأزمة المالية ضروري ولا يمكن تجاهله.

* أسباب الأزمات المالية

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب بل هناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب بـ :

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: مثل أ) التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض وتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك ب) تقلبات أسعار الصرف الحقيقية حيث تعتبر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية. وكذلك اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً لحدوث التبادل التجاري وأيضاً التقلبات في شروط الأزمات المالية في العديد من دول العالم النامي.

2- اضطرابات القطاع المالي: شغل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية والذي يتواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر.

ومنها بوارد هذا الاضطراب هو عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف، حيث يـؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصاً من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبيـة مـن أسعار الفائدة المحلية أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتـاً مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصـارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم الـتلاؤم أيضـاً بالنسـبة لفتـرات الاستحقاق(1).

3- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يقود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلـى تـذمر المـدنيين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم.

4- من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان، وسلاح الطغـاة، والسـيطرة السياسية واتخاذ القرارات السيادية في العالم، وأصبح المال هو معبود الماديين.

5- يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذاً وعطاء، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء وبيعاً ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفـع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفـراد والشـركات والمسـتفيد هـو البنـوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الـذين يحصـلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج.

ويرى بعض الاقتصاديون أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية والاسـتخدام الرشـيد لعوامـل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفراً، وهذا ما قاله آدم سميث أبو الاقتصاديين (علـى حد رأيهم)، ويرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسـارة، لأنـه يحقـق الاستقرار والأمن، وقالوا كذلك أن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في يد فئة قليلـة سوف تسيطر على الثروة.

6- يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلـى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، كما كان المرابون يقولون

---

(1) عثمان، صلاح محمد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مصر، 2008.

في الجاهلة: "أتقضي أم تُربي"، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المـدين الـذي عجز عن دفع القرض الأول؛ بسبب سعر الفائدة الأعلى.

7- يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمـالات، ولا يترتـب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقـوم على الحظ والقدر، والأدهى الأمر أن معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك في شـكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شـيء، وتحـدث الأزمـة المالية.

8- من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم علـى إغـراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر والجهالـة بالحصـول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهـذا مـا حدث فعلاً، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة.

9- يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السـحب علـى المكشوف)، والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجـز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زيد له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلاً للعديد مـن حـاملي هـذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في أزمة في بعـض البنـوك الربوية[1].

* وعليه يمكن تلخيص فهم الأزمة المالية العالمية والمراحل الكبرى في الأزمة منذ انـدلاعها كما يلي:

أولاً- ملخص لفهم الأزمة المالية العالمية:

([1]) عبد المعبود، داليا، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي، الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مصر، 2008.

1- أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخـاطر، وشـجعها على ذلك ازدهار السوق العقارية في الفترة مـا بـين 2001-2006، فقامـت بمـنح المقترضين قروض بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة أعلى لتعظيم الربحية.

2- بلغت جملة القروض 700 مليار لما توسعت كبريات المؤسسات المالية فـي إقـراض شركات العقارات والمقاولات.

3- تغيرت السوق الأمريكية نتيجة لارتفاع سعر الفائدة، وعجز المدينين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة، ونجم عن هذا هبوط أسعار المنازل.

4- طفت الأزمة على السطح بوضوح مع بداية عام 2007 بتزايد حـالات التوقـف عـن السداد ، وزيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، وكثـرة المواجهـات بـين المقترضين والبنوك.

5- بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليون دولار ثم تفاقم الأمر حتى ارتفعـت قيمة الأصول الهالكة المرتبطة بالرهون العقارية إلى 700 مليار دولار.

6- أسفر هذا الوضع عن اضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات، فهبطـت قيمتهـا، وزاد العرض على الطلب، فدارت الأزمة في دائرة مفرغة، تفاقم الأمر بزيـادة عـدد المنازل المعروضة للبيع بنسبة 75% في 2007 لتبلغ 2.2 مليون.

7- انخفض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، لضعف قدرة البنوك على تمويل الشـركات والأفراد، مما يهدد الاقتصاد الأمريكي بكساد مرير، حيث تهاوت مؤسسات وانهـارت بنوك.

8- انتقلت الأزمة لأوروبا وآسيا لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيها بالسـوق الماليـة الأمريكية، ثم تطورت لأزمة كبرى تهدد الاقتصاد العالمي.(1)

ثانياً- المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها:

المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 فـي الولايـات المتحدة وبدأت تطال أوروبا.

(1) Islamonline.net , October, 2008

- فبراير/شباط 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقـاري (الممنوحـة لمـدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

- أغسطس/آب 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمـة، والمصـارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

- أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2007: عدة مصارف كبـرى تعلـن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

- 22 يناير/كانون الثاني 2008: الاحتياطي الاتحادي الأميركـي (البنـك المركـزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%، وهو إجراء ذو حجـم استثنائي .ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين ينـاير/كـانون الثـاني ونهايـة أبريل/نيسان.

- 17 فبراير/ شباط 2008: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك".

- 11 مارس/آذار 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجـة سـوق التسليفات.

- 15 مارس/آذار 2008: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأميركـي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

- 7 سبتمبر/أيلول 2008: وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين فـي مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفتـرة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

- 15 سبتمبر/أيلول 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينمـا يعلـن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال فـي وول ستريت هو "ميريل لينش".

- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسـمال 70 مليـار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجـالات التسليف. إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

- 15 سبتمبر/أيلول 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها.
- 15 سبتمبر/أيلول 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 15 سبتمبر/أيلول 2008: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.
- السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- 15 سبتمبر/أيلول 2008: الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 23 سبتمبر/أيلول 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأميركية.
- 26 سبتمبر/أيلول 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 سبتمبر/أيلول 2008: خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبينغلي".
- 29 سبتمبر/أيلول 2008: مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.
- أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية .

- الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2008: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطـة الإنقـاذ المالي المعدلة.[1]

وقد حذر كبير الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي سابقاً (سايمون جونسون) حدوث ركود عالمي جراء الأزمة المالية المدمرة التي ضربت الولايات المتحدة وأوروبا.

وأشار جونسون إلى أن خطة الإنقاذ الأميركية التي تبلغ كلفتهـا 700 مليـار دولار والتي مررها الكونغرس الأميركي ووقع عليها الرئيس السابق جورج بوش لا تعـدو كونهـا إجراء طارئاً لن يحول دون انكماش خطير لأكبر اقتصاد في العالم.

وأضاف جونسون الذي ترك صندوق النقد الدولي في وقت سابق من العام الجـاري ويعمل حاليا في منصب رفيع في معهد بيترسون للاقتصـاد الـدولي ومقـره واشـنطن، أن الولايات المتحدة تسير -في أحسن تقدير- نحو ركود اقتصادي حاد.

وتوقع جونسون أن يصاب العالم بركود وليس كساداً، مضـيفاً أن التحـرك الـدولي لمعالجة الأمر في غاية الأهمية لاستعادة الثقة في أسواق الائتمان.

ويأتي تحذير الخبير بعد سلسلة من الانتقادات للإدارة الأميركية ونظامها الاقتصـادي بسبب تداعيات الأزمة المالية على المستوى العالمي.

فقد وصف رئيس الحكومة الكندية ستيفن هاربر الوضع الاقتصادي الأميركـي بأنـه "كارثي"، مرجعا السبب في ذلك لما وصفه بسياسات "غير مسؤولة".

واعتبر أن الولايات المتحدة "ارتعبت" أمام الأزمة المالية، وقال إن بلاده لم تتبع نفس السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة بل اعتمدت خيارات مختلفة.

وسبق ذلك مطالبة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بإقامة نظام اقتصـادي مـالي جديد أكثر عدلا يقوم على تعدد الأقطاب وسيادة القانون والأخذ بالمصالح المتبادلة, معتبرا أن ما سماه عهد الهيمنة الاقتصادية الأميركية قد ولّى.

ومن جانبه عبر رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين عن موقف مماثل وقـال إن الأزمة المالية العالمية ناتجة عما سماه "عدم مسؤولية" النظام المالي الأميركي.

أميركياً وقبل إقرار مجلس النواب خطة الإنقاذ، قال الاقتصادي جوزيـف سـتيغلتز إنها لن تتمكن من إعادة الاستقرار تماما للاقتصاد وشبه الاقتصادي الفائز بجائزة نوبل الخطة بعملية نقل دم إلى شخص يعاني من نزيف داخلي.

([1]) http://www.aljazeera.net/eBusiness/aspx/print.htm

وأضاف أن الخطة ربما تمنع حالات إفلاس وتحول دون ضياع الرهون العقارية التي كانت سبباً في الأزمة المالية، لكنها لن تحقق توازناً مالياً للأسواق.

وفيما يتعلق بمستقبل الوضع الاقتصادي توقع ستيغلتز أن تشهد المرحلة المقبلة انخفاضاً في الإنفاق وتراجعاً في الاستهلاك وفي الناتج الإجمالي المحلي. وطالب بوجوب مساعدة الناس على الاحتفاظ ببيوتهم.[1]

أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية

يقول ا تبارك وتعالى: ﴿ واتقُوا فتْنَةً لا تُصيبن الذين ظَلَموا منكُم خَاصةً واعلَموا أن الله شَديد العقَاب﴾ (الأنفال: 25)، ففي ظل العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يمكن أن تكون أسواق المال العربية بمنأى عن فتنة المال و من صنيع الذين عبدوه وجعلوه صنمهم ومعبودهم، وأصبحت المادية هي دينهم، ولقد صدقت نبوءة رسول ا ﷺ عندما قال: " يأتي زمان على أمتي يأكلون فيه الربا، قالوا: كل الناس يا رسول ا ؟، قال: من لم يأكله يناله غباره" (متفق عليه)، ولقد صدق ا ورسوله عندما تأثرت كل أسواق النقد والمال، ومنها الأسواق العربية على النحو الذي سوف يرد في هذا المقالة تفصيلاً.

*** أثر الأزمة على أسواق النقد والمال العربية:**

لقد تأثرت أسواق المال العربية بالأزمة المالية العالمية، ودليل ذلك ما يلي[2]:

أولاً: التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العربية بصفة عامة والبورصات الخليجية بصفة خاصة، وترتب على ذلك خسائر مالية فادحة وما سوف يلي ذلك سيكون أعظم.

ثانياً: ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط، وسبب لها ذلك خللا في حركة التدفقات النقدية والمالية، مما اضطرت بعض البنوك المركزية في الدول العربية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات

---

(1) http://www.aljazeera.net/eBusiness/aspx/print.htm , 2008

(2) شحاتة، حسين حسين، كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربي، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، 2008.

الطلب على النقد، وهذا بدون شك أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثـر علـى الاحتياطيات النقدية في البنوك والمصارف المركزية العربية.

ثالثاً: قيام العديد من البنوك والمصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بهـا الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، وهذا سبب انكماشاً في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحقاتها للبنوك والمصارف، وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة.

رابعاً: زيادة المخاطر المالية التي تواجه البنوك والمصارف العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سـلبية سـواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية.

خامساً: قيام بعض كبار المستثمرين من الأجانب بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال العربية ، وهذا أحدث إرتباكاً وخللاً ملحوظاً فـي اسـتقرار المعـاملات وتأثرت البورصات العربية بهذا السلوك.

سادساً: ضخامة الخسارة التي منى بها المستثمرون العرب وكذلك البنوك والمصارف العربية في أسواق النقد والمال في أمريكا و أوروبا وغيرها بسبب الأزمـة الماليـة، وهـذا بالتأكيد أثر على ثرواتهم وعلى معاملاتهم في الأسواق العربية وكذلك على السـيولة في أسواق النقد والمال العربية.

سابعاً: ارتباط كثير من المعاملات في أسواق النقد والمال في كل الدول العربيـة بالـدولار والذي يطلق عليه "الدولار اللص"، وما يحدث في أسعاره من انهيار غيـر مسـبوق، وما ترتب على ذلك من أثار خطيرة على المعاملات المالية والاقتصادية سبب كل هذا خسائر باهظة على الثروة المالية في الدول العربية.

ثامناً: تأثر أسعار النفط بالانخفاض بسبب الأزمة، وهذا له تأثير كبير على الدول النفطيـة العربية، كما أن هناك خوفاً من توقع أن تقوم أمريكا من خلال الضـغوط السياسـية على الحكومات العربية النفطية بأن تساهم بطريق مباشر أو غير مباشر فـي خطـة الإنقاذ الأمريكية، كما فعلت من قبل في حرب الخليج وفى حـرب الإرهـاب وهـذا سوف يسبب خللاً في الموازين المالية للدول العربية الباهظة.

تاسعاً: القلق النفسي الشديد الذي أصاب كل الناس وبصفة خاصة العرب من هذا الأزمة وما سوف يترتب عليها من فرض ضرائب ورسوم ومكوس جديدة وما سوف يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

*** موقف الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية من أزمة النظام المالي العالمي[1]:**

يتساءل كثير من الناس: ما أثر أزمة النظام المالي العالمي على المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وشركات استثمار ودور تمويل وما في حكم ذلك؟

يجب ألا تكون ردود علماء الاقتصاد الإسلامي وخبراء المؤسسات المالية الإسلامية على الأحداث المالية والمصرفية العالمية رد فعل، بل يجب إبراز مفاهيم وقواعد النظام الاقتصادي والمالي للناس وبيان مرجعيته وتطبيقاته، والتأكيد على أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه ونظمه، وهذا ما سوف نتناوله في البند التالي من خلال التركيز على قواعد الأمن والاستقرار في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي بما يضمن عدم حدوث مثل هذه الأزمات.

*** قواعد (ضوابط) الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي:**

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي:

أولاً: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلاميا بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً، بائعاً أو مشترياً وذلك في حالة الرواج والكساد وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

ثانياً: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل

([1]) http://www.badlah.com/page-709.html

الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائما أبدا وفريق خاسر دائما أبدا، بل المشاركة في الربح والخسارة.

ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويـل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية، من هذه العقود: صيغ التمويـل بالمضـاربة وبالمشاركة وبالمرابحة وبالاستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارعة والمسـاقاة ونحـو ذلك. كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية.

ثالثاً: حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم علـى معـاملات وهميـة يسودها الغرر والجهالة، ولقد كيف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات علـى أنها من المقامرات المنهي عنها شرعا.

ولقد أكد الخبراء وأصحاب البصيرة من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسـبب تنميـة اقتصـادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار كمـا تقود إلى أرذل الأخلاق، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات الماليـة التـي تتعامل بمثل هذا النظام، وما حدث في أسواق دول شرق آسيا ليس منا ببعيد.

رابعاً: لقد حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصـم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مـع رفع سعر الفائدة، ولقد نهى رسول ا ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين).

ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هـو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون؛ وهو ما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً.

خامساً: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقتـرض الـذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، يقول ا تبارك وتعـالى: ﴿ وإن كـان ذُو عسـرة فَنَظرةٌ إلى ميسرة وأَن تَصدقُوا خَير لَكُم إِن كُنْتُم تَعلَمون ﴾ [البقرة:280].

في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمـة توقف المدين عن السداد، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة، أو تدوير القرض بفائدة أعلـى أو تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يرقب فيه إلاً ولا ذمة وهذا يقود إلـى

أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعيـة والسياسـية والاقتصادية وغير ذلك.

*** كيف الخروج من الأزمة؟ قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي هو المنفذ.**

لقد تبين من تحليل أسباب الأزمة المالية المعاصرة أنها تتركز حول النظم الوضـعية الآتية:

- نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض.
- نظام التجارة بالديون أخذاً وعطاء.
- نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل.
- نظام بيع الديون.
- نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ.

كما تبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المالية أنه يحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في وجود الأزمة وتتعارض مع فطرة الإنسان ومقاصده الشرعية.

فلقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان وأحلـت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال والعمل في إطـار قاعـدة الغنم بالغرم.

كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب والإشاعات والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل وأكدت علـى الالتـزام بالصـدق والأمانة والتبيان والشفافية.

وخلاص القول عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي يمكن الخروج من الأزمة، وصدق الله القائل: ﴿ فَإِما يأْتينكُم مني هدى فَمن اتبع هداي فَلا يضل ولا يشْـقَى ومن أَعرض عن ذكْرِي فَإِن لَه معيشَةً ضنْكاً ونَحشُره يوم الْقيامة أَعمى﴾ [طـه:123،124]،

وقوله تبارك وتعالى: ﴿ يمحقُ الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كُـل كفـارٍ أثـيمٍ ﴾ [البقرة:276][1].

تأثير الأزمة المالية العالمية المالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني

مقدمة

نستعرض في هذا المبحث المعلومات الأساسية حول المملكة الأردنية الهاشمية وأهمية الصناعة المصرفية الأردنية ومن ثم نستعرض آثار الأزمة على الجهاز المصرفي الأردني.

معلومات أساسية حول المملكة الأردنية الهاشمية:

نظام الحكم: نيابي ملكي وراثي.

الموقع الجغرافي: يقع الأردن بـين خطـي عـرض (29) و(33) شـمالاً وخطـي طـول (34) و(39) شرقاً.

السكان: يقدر عدد السكان بواقع 5.723 مليون نسمة في عام 2007.

المســاحة: تبلــغ مســاحة المملكــة حــوالي 89.3 ألــف كيلــومتر مربــع، منهــا 7.8% أراض زراعية.

المناخ: حار وجاف صيفاً معتدل وماطر شتاء.

التوقيت: يسبق التوقيت في المملكة توقيت غرينتش بثلاث ساعات صيفاً وبساعتين شتاء.

النظام الاقتصادي: يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصادا حرا وموجها نحو السوق.

حجم الاقتصاد: بلغ النـاتج المحلـي الإجمالي بسعـــــر السـوق الجـاري خـلال عـــام 2007 مـــا قيمتـــه 11225 مليـــون دينـــار أو ما يعادل 15832 مليون دولار أميركي.

([1]) شحاتة، حسين حسين، مرجع سابق، 2008.

مستوى المعيشة: بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجـاري خـلال عام 2007 حوالي 1961 ديناراً سنويا أو ما يعادل 2766 دولاراً أميركياً سنويا .

الموارد: يتميز الأردن بوفرة العديد من الخامات الطبيعية من أهمها الفوسفات والبوتاس، كما يتميز بوفرة الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة، فضلاً عن تعدد الأماكن السياحية.

العملة الوطنية: الدينار الأردني ويعادل 1.4104 دولاراً أميركياً ويتمتع بقابلية تامة للتحويل.

الصناعة المصرفية الأردنية، إنجازات كمية ونوعية(1)

تمهيد

يستعرض هذا المبحث نشأة القطاع المصرفي الأردني وتطوره منذ تأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921 وحتى النصف الأول من عام 2008، وتطور المؤشـرات الرئيسـة للبنوك المرخصة في الأردن، حيث سيتم في هذا المجال استعراض وتحليل تطور عدد البنوك وفروعها، والتطور النوعي الذي حققه القطاع المصرفي الأردني، والتطور الكمـي لنشـاط البنوك فـي كلٍ مـن الودائع والتسهيلات الائتمانية.

وسيلمس القارئ مدى التطور الكبير الذي حققته الصناعة المصرفية الأردنية في ظل رعاية وقيادة الهاشميين منذ تأسيس إمارة شرق الأردن وحتى يومنا هذا، والأمل معقود على استمرار هذا التطور والازدهار في ظل قيادة مليكنا المفدى عبدا الثاني بن الحسين راعـي مسيرة البناء والعطاء، الذي يتابع بشكل دقيق وحثيث كافة الأمور التي لها علاقـة بتحقيـق التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الإطار جاء تركيز جلالته في خطاب العرش السامي الذي ألقاه في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر، علـى أهمية السعي لتحقيق الازدهار الاقتصادي من خلال تنفيذ مجموعة مـن الإجـراءات التـي تضمن الاستقرار المالي وتعزيز البيئة الاستثمارية بما ينعكس إيجابياً على مسـتوى معيشـة المواطن الأردني الذي هو محور عملية التنمية وهدفها الرئيسي، وقد ركـز جلالتـه علـى ضرورة تطبيق وتفعيل سياسات مصرفية تضمن سلامة المؤسسـات المصـرفية الأردنيـة وسمعتها، وترتقي بوسائل الرقابة على حقوق المودعين والمتعاملين مع هذه المؤسسات.

---

(1) تمت الاستفادة من هذا الجزء من مقالة للزميل الدكتور جمال أبوعبيد، مدير التخطيط المالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل.

كما أن الحكومات المتعاقبة أولت القطاع المصرفي اهتماماً بالغاً، من خلال متابعة التطورات والمتغيرات المتعلقة بهذا القطاع والسياسات والإجراءات والتعليمات التي يطبقها البنك المركزي الأردني، والتي ساهمت إلى حد لا بأس به في تجنيب البنوك الأردنية الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وما أفرزته من مشاكل كبيرة عصفت بعدد من أكبر البنوك الأمريكية والأوروبية، وانسجاماً مع هذا التوجه جاء قرار دولة رئيس الوزراء بتشكيل لجنة برئاسته شخصياً وعضوية مجموعة متميزة من المختصين لمتابعة تطورات هذه الأزمة وانعكاساتها و اتخاذ ما يلزم من إجراءات لدرء المخاطر الناجمة عن هذه الأزمة وتقليل حدة آثارها السلبية على القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام.

أهمية القطاع المصرفي:

يعتبر القطاع المصرفي في أي دولة ركيزة أساسية من ركائز النظام الاقتصادي والمالي، نظراً لما لهذا القطاع من تأثير كبير على عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، حيث إن البنوك ومن خلال تأديتها لوظيفتها التقليدية، تقوم بحشد المدخرات وتجميعها ومن ثم تقوم بإعادة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء أكان ذلك على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية أم على شكل استثمارات مباشرة في رؤوس أموال الشركات، ولذلك فإن البنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ولا يقتصر دور البنوك على ما تقوم به من أعمال مصرفية، وإنما هي أداة رئيسة من أدوات تهيئة الجو المناسب والأرضية المناسبة للتنمية الاقتصادية بشكل عام.

وتلعب البنوك دوراً رئيساً في إنشاء الأسواق المالية وتطويرها من خلال تقديم التمويل متوسط الأجل و طويل الأجل، وتأسيس صناديق الاستثمار المشترك، وطرح الأدوات الاستثمارية والمالية التي تساعد في تحويل المدخرات قصيرة الأجل إلى مصادر أموال متوسطة و طويلة الأجل. كما تساهم البنوك في عمليات الخصخصة التي تقوم بها معظم الدول، الأمر الذي يساعد في تنفيذ السياسة المالية والاقتصادية لتلك الدول.

القطاع المصرفي الأردني، النشأة والتطور :

عاش الأردن في أوائل القرن الماضي في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية لا تساعد على تهيئة الظروف المناسبة والملائمة لقيام نظام مصرفي، وبعد إعلان إمارة شرق الأردن في عام 1921، وتولي الأمير عبد ا بن الحسين مقاليد الحكم فيها، بدأت عملية تحديث البلاد وتنظيمها بما يتماشى مع المتغيرات العالمية التي كانت سائدة آنذاك، حيث بدأت بإرساء سلطة الدولة والقانون وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني التي تساعد في تحويل الأردن

من مجتمع بداوة إلى مجتمع متحضر، وفي هذا الإطار جاء تأسيس أول بنك تجاري في الأردن، حيث تم افتتاح أول فرع للبنك العثماني في العاصمة الأردنية عمان في عام 1925[1]، وقد عمل هذا البنك بمثابة وكيل للحكومة إلى جانب قيامه بأعمال البنوك التجارية الاعتيادية في ذلك الوقت، حيث نصت اتفاقية تأسيس البنك على حصر تنفيذ المعاملات المصرفية للحكومة مع هذا البنك، وبقي البنك العثماني يعمل منفرداً في الأردن حتى عام 1935 عندما قام البنك العربي بافتتاح أول فرع له في عمان، وتم فتح فرعه الثاني وكان في مدينة اربد في عام 1943[2]، و في عام 1949 قام البنك البريطاني للشرق الأوسط بتسجيل أول فرع له في الأردن، و في أعقاب الوحدة التي تمت بين الضفة الغربية وبين إمارة شرق الأردن في عام 1949 دخل إلى العمل المصرفي في الأردن كل من بنك الأمة، وبنك باركليز، وفي عام 1951 تم تأسيس أول فرع للشركة العقارية العربية ومقرها في مصر، وفي عام 1956 تم تأسيس البنك الأهلي الأردني الذي يعتبر ثاني بنك تجاري وطني بعد البنك العربي، وفي عام 1957 تم افتتاح فرع لبنك الرافدين، وفي عام 1960 تم تأسيس كل من بنك الأردن، وبنك القاهرة عمان، وفي عام 1972 تم افتتاح فرع لبنك المشرق، وفي عام 1974 تم تأسيس بنك الإسكان كمؤسسة إقراض متخصصة و الذي تحول فيما بعد إلى " بنك الإسكان للتجارة و التمويل " كبنك تجاري يمارس الأعمال المصرفية التجارية اعتباراً من عام 1997، و في عام 1974 تم افتتاح فرع لسيتي بنك و فرع آخر لبنك الاعتماد و التجارة الدولي، و في عام 1976 تم افتتاح فرع لبنك تشيس منهاتن، وفي عام 1977 تم تأسيس كلٍ من : البنك الأردني الكويتي، وبنك البتراء، وبنك الاستثمار العربي الأردني، وبنك الأردن و الخليج " الذي أصبح اسمه فيما بعد البنك التجاري الأردني "، و في عام 1979 تم تأسيس البنك الإسلامي الأردني للاستثمار و التمويل كأول بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي عام 1980 تم تأسيس المصرف السوري الأردني[3]، وفي عام 2004 تم الترخيص لثلاثة بنوك عربية للعمل في الأردن وهذه البنوك هي : بنك عودة بنك الكويت الوطني، وبنك لبنان والمهجر.

---

[1] عطاري, بسام، "أوراق من تاريخ الجهاز المصرفي الأردني"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الأول، المجلد الثاني، كانون ثاني 1983، ص.ص 7-11.

[2] النابلسي , محمد سعيد، التطور التاريخي للجهاز المصرفي و المالي في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن،سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، عمان، 1994، ص 21.

[3] المصدر نفسه، ص 31.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تأسيس عدد من مؤسسات الإقـراض المتخصصـة فـي الأردن مثل: مؤسسة الإقراض الزراعي في عام 1959،والمؤسسة التعاونية الأردنية في عام 1968، والبنك التعاوني في عام 1971،وبنك الإنماء الصناعي في عام 1965، وبنك تنمية المدن والقرى في عام 1966، والمؤسسة العامـة للإسكان و التطوير الحضري فـي عـام 1965، بالإضافة إلى بنك الإسكان الذي تم تأسيسه في البداية كمؤسسة إقراض عقاري فـي عام 1974 و الذي تحول فيما بعد إلى بنك تجاري، كذلك تم تأسيس عدد مـن المؤسسـات المالية غير المصرفية والتي تحول معظمها فيما بعد إلى بنوك استثمار، ومن ثم و بعد صدور قانون البنوك رقم (28) لعام 2000 أصبح لبنوك الاستثمار الحـق فـي أن تمـارس كافـة الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية على حد سواء وفق مفهوم البنك الشامل، وفيما يلي جدول يبين أسماء البنوك العاملة في الأردن كما هو الوضع في نهاية عام 2007.

اسم البنك	الفروع	المكاتب	الفروع الخارجية
البنك العربي	77	0	84
البنك الأهلي الأردني	44	3	6
بنك الأردن	47	27	7
بنك القاهرة عمان	51	5	16
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	96	3	10
البنك الأردني الكويتي	39	10	2
البنك التجاري الأردني	25	2	3
بنك الاستثمار العربي الأردني	9	9	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	14	0	0
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	8	0	0
بنك الاتحاد	15	2	1
بنك سوسيته جنرال ـ الأردن	16	0	0
بنك المال الأردني	8	1	0
مجموع البنوك التجارية الأردنية	449	62	129
البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل	56	9	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	16	0	0
مجموع البنوك الإسلامية	72	9	0
بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط	3	2	0
البنك العقاري المصري العربي	9	3	0
مصرف الرافدين	2	0	0
سيتي بنك أن أي	2	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	8	1	0
بنك الكويت الوطني	1	0	0

0	0	7	بنك عودة
0	0	5	بنك لبنان والمهجر
0	6	37	مجموع البنوك غير الأردنية
129	77	558	المجموع العام للبنوك

أما بخصوص السلطة الرسمية المنظمة لعمل البنوك فمن الجدير بالـذكر أنـه وقبـل تأسيس البنك المركزي الأردني كان مجلس النقد الأردني هو الجهة الرسمية التي تتولى مهام البنك المركزي فقد تم تأسيس هذا المجلس بموجب القانون المؤقت للنقد الأردني رقـم (35) لسنة 1949، والذي عدل بموجب القانون رقم (53) لعام 1949،وبموجب هذا القانون أصبح مجلس النقد الأردني هو الجهة الوحيدة المخولة بإصدار النقد في الأردن، وسـرى مفعـول هـذا القانـون اعتبـاراً مـن تاريـخ 1950/10/1[1]، وقد كانت العملة المتداولـة قبـل ذلك التاريخ هي الجنيه الفلسطيني، الذي تم استبداله بالدينار الأردني في عام 1950 اسـتناداً إلـى قانون النقد الأردني رقم (35) لعام 1949، وفي عام 1959 تم صدور قانون البنـك المركزي الأردني، وقد نص القانون على إعطاء مجلس الوزراء صلاحية تحديد تاريخ نفـاذ هذا القانون، وقد تم تعديل القانون في عام 1960 قبل نفاذه بموجب القانون المعدل رقم (33) لعام 1960[2]، و يعتبر عام 1963 عام صدور القرارات الرسمية مـن مجلـس الـوزراء بتطبيق بعض بنود قانون البنك المركزي الأردني، إلا أن تـاريخ بدايـة ممارسـة البنـك المركزي الأردني لأعماله بصورة فعلية كان في 1964/10/1،وفي عام 1971 صدر قانون البنك المركزي الأردني رقم 23، وقد جرت عدة تعديلات على هذا القانون كان آخرها عـام 1992.

و قد حرص البنك المركزي الأردني والقائمين على القطاع المصرفي بشكل عام علـى تطوير وتحديث التشريعات المصرفية بما يتماشى مع التطورات التي حصلت في الصـناعة المصرفية عالمياً ومحلياً، وفي هذا الإطار فقد صدر قانون البنوك رقـم (28) لعـام 2000 والذي يعتبر من القوانين العصرية والمتطورة بين قوانين المصارف فـي الـدول العربيـة، وكذلك صدرت مجموعة أخرى من القوانين منها : قانون مؤسسة ضـمان الودائـع، قـانون أعمال الصرافة، قانون الدين العام، قانون المعاملات الإلكترونية، قانون التـأجير التمـويلي،

(1) المالكي, عبد ا ، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصـرفي الأردنـي : البنـك المـركزي الأردنـي والسياسة النقدية،المجلد 1، عمان، 1996، ص 20.

(2) طراد, إسماعيل إبراهيم و عباد,جمعة، التشريعات المالية والمصرفية فـي الأردن، دار وائـل للطباعـة والنشر، عمان، 1999، ص 20.

كذلك صدرت مجموعة كبيرة من التعليمات في مقدمتها تعليمات تطبيق مقـررات بـازل 2، وتعليمات السيولة، وتعليمات تملك العقارات، وتعليمات حدود التوظيفات.

الدور التنموي للقطاع المصرفي الأردني:

على الرغم من قصر عمر التجربة الأردنية في الصناعة المصرفية مقارنـة مـع دول العالم المختلفة بشكل عام، ومع بعض الدول العربية بشكل خاص، إلا أن القطاع المصـرفي الأردني يعتبر في حالة مستمرة من التطور الكمي الذي صاحبه تطور نوعي متسارع، سواء أكان ذلك على مستوى تنوع المؤسسات العاملة في هذا القطاع أم على مستوى تنوع الأعمال والأنشطة والخدمات التي تقدمها البنوك،أم على مستوى جودة ونوعية تقديم الخدمات للزبائن، أم على مستوى الأساليب التكنولوجية التي تطبقها البنوك في مختلف عملياتهـا، كـذلك فقـد زادت أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني، فعلى سبيل المثال فقد شـكلت أرصـدة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة لدى البنوك المرخصة ما نسبته (19.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في عام 1970، وارتفعت هذه النسبة لتصـل إلـى (69.8%) في عام 1990 وإلى (100.6%) في عام 2007[1].

أما بخصوص دور القطاع المصرفي في تمويل متطلبـات التنميـة وتحقيـق أهـداف السياسة النقدية، فإن البنوك تعتبر من الأدوات الفعالة في تحقيق هذه الأهداف، وقد لعب هـذا القطاع المهم دوراً ملموساً في تحقيق الأهداف التي كانت مرسومة له فـي خطـط التنميـة الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة من جهة، وفي برامج التصحيح الاقتصادي من جهة أخرى.

كذلك فقد ساهمت البنوك في التقليل من حدة عدم التوازن التنمـوي بـين المحافظـات المختلفة في الأردن، فقيام أي بنك بافتتاح فرع له في إحدى المناطق الريفية أو النائية يمثـل دافعاً ومحفزاً لاستقطاب المشاريع والمؤسسات المختلفة إلى تلك المنطقة، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث تطوير في الحركة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

كما تجدر الإشارة إلى الدور الحيوي والمهم الذي لعبه القطاع المصرفي الأردني فـي مختلف الجوانب الاقتصادية، فقد نجح هذا القطاع في حشد المدخرات وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية المختلفة إما على شكل قروض وتسهيلات، أو على شـكل اسـتثمارات مباشرة في هذه القطاعات، هذا بالإضافة إلى مساهمته فـي تمويـل المشـاريع الحكوميـة والتنموية المختلفة.

---

[1] تم احتساب هذه النسب من قبل الباحث استناداً إلى البيانـات المنشـورة فـي تقـارير البنـك المركـزي السنوية و نشراته الإحصائية الشهرية.

كذلك فقد ساهم هذا القطاع في استقطاب رأس المال العربي والأجنبي للاستثمار في الأردن حيث بلغت مساهمة رأس المال غير الأردني ما نسبته (58.2%) من مجموع رؤوس أموال البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في نهاية شهر تموز 2008، وبلغت القيمة السوقية لحصة غير الأردنيين في أسهم هذه البنوك (10525) مليون دينار، ومن الجدير بالذكر أن الاستثمارات الأجنبية في رؤوس أموال البنوك تشكل (51.5%) من مجموع الاستثمارات الأجنبية في بورصة عمان للأوراق المالية في نهاية شهر تموز 2008، هذا بالإضافة إلى مساهمة القطاع المصرفي في اجتذاب المستثمرين الأجانب للمساهمة في المشاريع المختلفة في كافة القطاعات الاقتصادية.

هيكل الجهاز المصرفي الأردني:

يتألف الجهاز المصرفي في الأردن كما هو الوضع في نهاية عام 2007 من البنك المركزي الأردني بفروعه الثلاثة، و(23) بنكاً، و(4) مؤسسات إقراض متخصصة، و(171) شركة صرافة، بالإضافة إلى (9) مكاتب تمثيل خارج المملكة لبنوك أردنية، وتتوزع المؤسسات العاملة في هذا القطاع على النحو التالي[1]:

1. بنوك عددها (23) بنكاً تعمل من خلال شبكة فروع عددها (558) فروعاً و(77) مكتباً، موزعة كما يلي:

- (13) بنكاً أردنياً تعمل من خلال شبكة فروع بلغ عددها (449) فرعاً داخل المملكة و(129) فرعاً خارج المملكة، وتدعمها مكاتب بلغ عددها (62) مكتباً.
- (2) بنكان إسلاميان يعملان من خلال (72) فرعاً، و(9) مكاتب.
- (8) بنوك أجنبية تعمل من خلال شبكة فروع عددها (37) فرعاً و(6) مكاتب.

2. مؤسسات إقراض متخصصة عددها (4) تعمل من خلال شبكة فروع عددها (39) فرعاً موزعة كما يلي:

- (3) مؤسسات يملكها القطاع العام تعمل من خلال شبكة فروع عددها (35) فرعاً.
- (1) مؤسسة ذات ملكية مشتركة تعل من خلال شبكة فروع بلغ عددها (4) فرعاً.

---

[1] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام 2007، صفحة غير مرقمة.

3. **شركات صرافة عددها (171) شركة.**

4. **(7) مكاتب تمثيل موجودة خارج الأردن تتبع لبنوك أردنية.**

التطور النوعي للقطاع المصرفي الأردني:

واصل القطاع المصرفي الأردني مسيرة نموه المضطرد بثبات ليحقق العديد من الإنجازات النوعية المتمثلة في تقديم خدمات مصرفية ومالية متنوعة، وعلى درجة عالية من التطور بما يتوافق مع متطلبات العمل المصرفي الحديث كتقديم خدمات الاستشارات المالية، والتمويل التأجيري، وخدمات الاستثمار للأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص على حد سواء، مع التركيز على تقديم خدمات ومنتجات إلكترونية (E-Banking) عبر قنوات إلكترونية متعددة من أبرزها شبكـة الصراف الآلي (A.T.M.) "بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في المملكة حوالي 850 جهازاً في نهاية عام 2007"، وخـدمة الإنترنت المصرفي (Internet Banking)، وخدمة البنك الناطق عبر الهاتف (Phone Banking)، والبنك الفوري (Call Center)، والبنـك الآلي (Virtual Bank)، والتحويل الإلكتروني للأموال عند نقاط البيع (Points Of Sale) المنتشرة في عدد من مناطق المملكة، وزيادة نشاط قروض التجمعات المصرفية. علاوةً على ذلك، فقد غطت الشبكة المصرفية للبنوك المرخصة والعاملة في المملكة سائر أنحاء المدن الرئيسة في المملكة، كذلك فقد طبقت البنوك الأردنية مؤخراً ومن خلال البنك المركزي الأردني المقاصة الإلكترونية، الأمر الذي وفر الكثير من الجهد والمال على البنوك وحسن من مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

تطور عمليات البنوك المرخصة :

ارتفع عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن من (8) بنوك لها (22) فرعاً في عـام 1964 ليصل إلى (14) بنكاً لها (243) فرعاً في عام 1985، وإلى (23) بنكاً تعمـل مـن خلال (558) فرعاً في عام 2007، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن عـدد الفـروع ومكاتب التمثيل الخارجية للبنوك الأردنية في نهاية عام 2007 يبلغ (129) فرعاً ومكتباً.

وكنتيجة مباشرة لزيادة عدد البنوك وعدد فروعها فقد زاد عدد الموظفين الذين يعملـون في القطاع المصرفي، فقد بلغ عدد العاملين في المصارف في نهاية عام 2007 ما مجموعـه (15065) موظفاً، وذلك مقابل (12429) موظفاً في نهاية عـام 2004، و يمكـن القـول أن درجة تأهيل العاملين في القطاع المصرفي الأردني تعتبر من المستويات العالية علـى نطـاق الوطن العربي، الأمر الذي أدى إلى زيادة طلب المصارف في مختلف الدول العربيـة علـى الكفاءات المصرفية الأردنية، وهناك قصص نجاح واضـحة ومميـزة لـبعض المصـرفيين

الأردنيين في أكثر من دولة عربية، الأمر الذي يدعو للفخر والاعتزاز، وليس هـذا بالشـيء الغريب على المواطن الأردني الذي أولته قيادته الهاشمية كل الرعاية والاهتمام تطبيقاً لمقولـة المغفور له بإذن ا جلالة الملك الحسين بن طلال "الإنسان أغلى ما نملك"، و تحقيقـاً لرؤيـة جلالة الملك عبد ا الثاني بن الحسين في مجال رفع مستوى تعليم وتأهيل الكوادر الأردنيـة، والقائمة على اعتبار أن ما ينفق في هذا المجال هو إنفاق استثماري وليس إنفـاق اسـتهلاكي، وضرورة اعتبار استثمار الموارد البشرية والفـرص المتاحـة والمعرفـة كثـروة وطنيـة إستراتيجيةً، وتعزيز القدرة على البحث والتعلم، وضمان مساهمة الأفراد فـي بنـاء اقتصـاد متجدد مبني على المعرفة يسهم في تحقيق تنمية مستدامةً، ورفـع مسـتوى معيشـة جميـع الأردنيين، باعتباره الطريق الآمن لمواجهة التحديات، ووضع الأردن علـى خريطـة الـدول المتقدمة والحديثة والمصدرة للكفاءات البشرية المتميزة والقادرة على المنافسة إقليميا وعالمياً.

وقد صاحب النمو في عدد البنوك وفروعها والتطور النوعي في أنشطتها نمو في حجـم عملياتها المصرفية في جانبي الموجودات والمطلوبات في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة، فقد ارتفع مجموع موجودات/ مطلوبات البنوك المرخصة من حوالي(60) مليون دينـار فـي نهـاية عام 1965، ليصل إلى حوالي (226.2) مليون دينار في نهايـة عـام 1975، وإلـى (2392.1) مليون دينار في نهاية عام 1985، وإلى (8430.4) مليون دينار في نهايـة عـام 1995، وإلى (8430.4) مليون دينار في نهاية عام 2005، وإلى (29723.2) مليون دينـار في نهاية شهر حزيران 2008.

وبما أن الودائع بمختلف أنواعها تمثل أهم عنصر من عناصر المطلوبات، وأن القروض والتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها تمثل كذلك أهم عنصر من عناصر الموجودات، فإنـه من المناسب إلقاء الضوء على تطور هذين البندين المهمين في طرفي الميزانية:

أ. الودائع: ارتفع رصيد ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة العاملة في المملكـة الأردنيـة الهاشمية من (44.1) في نهاية عام 1965 ليصل إلى (168.7) في نهايـة عـام 1975، وإلى (1747.2) مليون دينار في نهاية عام 1985 وإلى (5787.5) مليون دينـار فـي نهاية عام 1995 ليصل إلى (13119.1) مليون دينار في نهاية عـام 2005، ووصـل رصيد هذه الودائع إلى (17567.5) مليون دينار في نهاية شهر حزيران 2008.

ب. القروض والتسهيلات الائتمانية: أرتفع رصيد القروض والتسـهيلات الائتمانيـة لـدى البنوك المرخصة العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية من (33.3) في نهاية عـام 1965 ليصل إلى (126.7) في نهاية عام 1975، وإلى (1274.4) مليون دينار في نهاية عـام 1985 وإلى (3705.7) مليون دينار في نهاية عام 1995 وإلى (7744.3) مليون دينـار

في نهاية عام 2005، ووصل رصيد القروض والتسهيلات الائتمانيـة إلـى (12911.3) مليون دينار في نهاية شهر حزيران 2008. . هذا ونستعرض هنا

أهم البيانات والمؤشرات الرسمية لأداء البنوك في الأردن للنصف الأول من عام 2008

	$ **بملايين الدولارات**	JD **بملايين الدنانير**	
Total Assets	60234.5	42706	إجمالي الموجودات
Customer Deposits	37222.9	26391	إجمالي الودائع (عملاء)
Banks Deposits	7290.9	5169.2	إجمالي الودائع (بنوك)
Shareholders Equity	8945.1	6342.1	حقوق الملكية
Net Credit facilities	28000.2	8152.3	محفظة الأوراق المالية
Cash and Balances at Banks	18956.4	13440.1	تعدد الأرصدة لدى البنوك
CAR According to CBJ Requirement	%18	%18	نسبة كفاية رأس المال
Leverage Ratio (Equity/Assets)	%14.5	%14.5	حقـوق المسـاهمين إلـى الموجودات (الرفع المالي) (النسبة المعيارية ≥ 6%)
Per-Taxes Profits	774.0	548.8	أربـاح وخسـائر قبـل الضريبة
Market Capitalization	23999.5	17015.7	القيمة السوقية الرأسمالية

تحدثنا لغاية الآن عن الأزمة المالية العالية وإن الاقتصاد العالمي يشهد أزمة حرجـة جراء ما يتعرض له القطاع العقاري في الولايات المتحدة من نقص القروض المرتبطـة بـه، تلك الأزمة التي لم تقتصر على الأسواق الأمريكية وحدها بل أصبحت ككـرة الـثلج التـي تتحرك عبر القارات، لتضرب أسواق المال العالمية من شماله إلى جنوبه لتحلق بها خسـائر فادحة، مما يشكل تهديداً لاقتصاديات كل الدول، عبر مسيره قطار العولمة الأمريكيـة الـذي يجوب كل المحطات العالمية ناقلاً معه تداعيات وآثار ضبابه من دول لأخرى، ليتابع الجميـع باهتمام بالغ ما ستؤدي إليه هذه الأزمة المستمرة.

وعلى صعيد البورصات العربية فإنها شهدت حالة من التذبذب والاضطراب أيضاً، لكنه أقل حدة من غيرها من البورصات العالمية لتبتعد مبدئياً عن مخاطر أزمة الائتمان العالمي.

وبالإضافة إلى تدني الاستثمارات الأجنبية في الأسواق العربية فإن البنية الاقتصادية وهيكل الأجهزة المصرفية العربية تختلف تماماً عن مثيلتها في الولايات المتحدة وأوروبا مما يجعلها بعيداً بعض الشيء عن خط الأزمة الحالية، حيث تضع البنوك والشركات إجراءات مشددة لمنح الائتمان مع اشتراط توفر ضمانات عينية كافية، هذا علاوة على عدم تعمقها في أسواق المشتقات المالية وإصدار المنتجات المالية المبتكرة والتي كانت إحدى الأسباب الرئيسية في تفاقم هذا النوع من أزمات التمويل. يأتي ذلك في الوقت الذي يحذر فيه الخبراء والمحللون من ارتفاع تكاليف الاقتراض من السوق العالمية، الأمر الذي قد يقود إلى إبطاء عمليات الاستحواذ التي تقودها حكومات وصناديق خليجية لشركات وأصول دولية، وألقى ذلك بتأثيراته السريعة على الأسواق العالمية كافة جراء إقبال المستثمرين على التخلص من الأسهم[1].

وقد أشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر أن المصارف العربية لم تتأثر بالأزمة المالية التي سببتها أزمة قروض الرهن العقاري بسبب اختلاف نظام التمويل العقاري في العالم العربي عنه في الولايات المتحدة.

وأوضح أن حجم التمويل العقاري بالنسبة لإجمالي التمويل المقدم من البنوك العربية لا يتجاوز 15%. وأضاف أن تدخل البنوك المركزية في الدول العربية مبكرا ووضع ضوابط للتمويل العقاري كان أيضا سببا في أن تكون المصارف العربية بمنأى عن الأزمة الحالية.

وأشار شاكر إلى أن أسعار العقارات في الدول العربية ليست مدفوعة بالمضاربات بخلاف سوق العقارات في الولايات المتحدة، مما يجعل الطلب في السوق العربية طلبا حقيقيا على العقارات.

وقال شاكر إن الصناديق السيادية وودائع البنوك العربية في المصارف الأميركية لم تتأثر بسبب ضمان الحكومة الأميركية لأموال المودعين وتدخلها لحماية المؤسسات المالية من الإفلاس، مشيرا إلى أن الأزمة طالت المقترضين وليس المودعين. أما بالنسبة لبنك ليمان برادرز المنهار, فذكر شاكر أن المصارف العربية لم تكن لديها معاملات كبيرة معه. ولدى

---

[1] الشيمي، أحمد حسين، تسونامي العقار الأمريكي على الشواطئ العربية، إسلام أون لاين، 2008.

بعض الحكومات العربية صناديق سيادية ضخمة تقوم باستثمارها في أسواق العالم خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

ورأى شاكر أن تدخل الحكومة الأميركية لحماية المؤسسات المالية الأميركية جاء متأخرا، واعتبر أن ما زاد من تعقيد الأزمة عدم شفافية الحكومة الأميركية في خطتها الرامية لمواجهة الأزمة. وتبنت الحكومة الأميركية خطة بـ 700 مليار دولار لشراء الديون المتعثرة من المؤسسات المالية.

كما أشار المسؤول المصرفي العربي إلى الهبوط الحاد الذي تشهده أسواق الأسهم العربية بسبب هبوط أسواق العالم, وقال إن ما يحدث في أسواق الأسهم في العالم مبعثه أزمة الثقة التي سببتها الأزمة المالية العالمية.[1]

أما عن تأثيرات الأزمة على القطاع المصرفي الأردني، فإن الكثير من المسؤولين في الأردن أكدوا أن الأزمة إن كان لها تأثير فإن تأثيرها سيكون محدوداً. فقد أوضح رئيس الوزراء المهندس نادر الذهبي أن أكثر ما يقلق في الأردن هو التخوف مما يمكن أن تؤول إليه الأزمة المالية العالية من تعرض اقتصاديات العديد من دول العالم وخاصة دول العالم المتقدم إلى كساد وتباطؤ اقتصادي وإن هذا سيؤثر سلباً على اقتصادنا الوطني من خلال التأثير على العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية كالصادرات الوطنية والسياحة وحوالات الأردنيين العاملين في الخارج وبالتالي التأثير سلباً على النمو الاقتصادي بالمملكة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وقد أكد رئيس الوزراء عن ثقته بمتانة الاقتصاد الوطني وقدرته على استيعاب المستجدات والتطورات التي تحدث من حولنا.

وأكد أن البنوك المحلية بمنأى عن الأزمة المالية التي تعصف بالعديد من البنوك في العالم الخارجي وذلك جراء ما تمتلكه من خبرات وتجارب متميزة وأن الجهاز المصرفي الأردني لا يعاني من أي نقص في السيولة حيث تبلغ السيولة الفائضة لدى البنوك حوالي 846 مليون دولار.

وهذا أيضاً ما ذهب إليه محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور أمية طوقان حيث أفاد أنه لن يكون هناك تأثير سلبي لأزمة الاقتراض الأميركية بالنسبة للمنطقة العربية طالما أننا سنستمر في اتباع السياسات النقدية والمالية المنضبطة حيث قام البنك المركزي الأردني في بداية الأزمة المالية بتحويل أرصدة البنك المركزي المودعة لدى البنوك التجارية الأمريكية

[1] شاكر، فؤاد، اتحاد المصارف العربية، الجزيرة نت، 2008.

إلى البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي ومؤسسات مالية حكومية أخرى وذلك من أجل التحوط وبالتالي ساهمت في تقليل المخاطر.

أما وزير المالية الدكتور حمد الكساسبة فقد قلل من أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني حيث أفاد أن الجهاز المصرفي الأردني بعيد عن ما يحدث في العالم بسبب قلة التشابكات بينه وبين نظيره العالمي وبالتحديد في الولايات المتحدة وأوروبا، وأشار أن المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأردن جيدة، وأن احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية في ارتفاع.

وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الدكتور بسام الساكت، حيث أشار إلى إن السوق المالية المحلية محمية مما يجري في الأسواق المالية العالمية وأفاد أن السوق المالية المحلية أكثر اطمئناناً للاستثمار من الأسواق الخارجية وهو محمي بالرقابة والشفافية والإفصاح المستمر. وقال أن السوق الآن فرصة للمشتري، فالمستثمر طويل الأمد أمامه فرصة مناسبة للشراء.

وأشار الدكتور فهد الفانك رئيس تحرير جريدة الرأي أن هناك فوائد للأزمة المالي العالمية على الاردن حيث أفاد أنه لولا الأزمة المالية العالمية لكان سعر برميل البترول خلال سنة 2009 حوالي 150 دولار كحد أدنى، وبفضل تلك الأزمة سيكون سعر البرميل حوالي 50$ فقط، أي أن الأزمة ستوفر على جيوب الأردنيين والخزينة وميزان المدفوعات حوالي 100$ في كل برميل، وبما أن استيراد الأردن من البترول ومشتقاته يناهز 120 ألف برميل يومياً فيكون التوفير خلال السنة القادمة 12 مليون دولار يومياً أي 4380 مليون دولار سنوياً.

ولكن من وجهة نظر أخرى يرى الباحث وبعض أصحاب الاختصاص ايضا انة يجب الاعتراف بوجود تأثير للأزمة المالية العالمية على الأردن ولكن ليس بشكل عميق او خطير ، ليتسنى وضع الخطط للتصدي لأثارها والتخفيف من وطأتها على الاقتصاد الوطني وضرورة التحوط لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني بزيادة الاستثمارات وتسهيل منح القروض لبناء المشروعات الإنتاجية والمولدة لغرض العمل خاصة في ظل تحفظ البنوك الشديد في عمليات الإقراض، الأمر الذي يحد من حجم الاستثمارات من الطلب على السلع والخدمات المستقبلية ومنها على سبيل المثال .

- الخوف من تراجع حجم الاستثمار في الأردن وانخفاض الصادرات الوطنية.
- وتوقع انخفاض تحويلات المغتربين أو عودتهم.
- الشركات العقارية تأثرت بالأزمة بسبب اهتزاز السيولة لديها.

- التخوف الأكبر من أزمة داخلية من موضوع تسريح العمال الأردنيين وخاصة أن بعض الشركات المحلية بدأت تفكر في إعادة الهيكلة وتقديم حوافز للموظفين لإنهاء خدماتهم الأمر الذي يزيد من الضغوطات على معدل البطالة الحالية ومن التأثيرات على الاقتصاد الوطني.
- من الآثار السلبية على المصارف ممكن يحدث من اضطراب في التدفقات النقدية لعملائه وبانخفاض قيمة الضمانات المقدمة للقروض سواء كانت أسهم أم عقارات مما قد ينعكس على نوعية أصول البنوك.
- تأثيرات قيم العديد من الأصول مثل الأسهم التي فقدت ما يزيد على 50% من قيمتها وكذلك العقارات التي انخفضت أسعارها وقلت سيولتها بسبب ارتفاع التفضيل النقدي للناس.
- من الفوائد للأزمة هو الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات والمواد الغذائية.
- قطاع السياحة يمكن أن يتعرض للانكماش بسبب الركود العالمي المتوقع من الطلب على خدمة السياحة

ملخص النتائج

1) بدأت الأزمة مع انتعاش سوق العقار في أمريكا في الفترة من 2001-2005 والحلم الأمريكي بأن يمتلك كل مواطن بيتاً.
2) قروض ربوية بفوائد متغيرة وليست ثابتة بدون ضمانات معتبرة أو مراعاة للحد الائتماني المسموح به للفرد فقط بضمان العقار.
3) النشاط المحموم في تسويق العقارات أدى إلى ارتفاع أسعار العقار ليصار إلى أرقام فلكية، مما حدا بأصحاب العقارات إلى إعادة رهن العقار مرة ثانية وثالثة...
4) قامت البنوك وشركات العقار ببيع الديون إلى شركات التوريق التي رصدت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية وهو ما يعرف بعمليات التوريق أو التسنيد ودخلت المشتقات المالية.
5) توقف أصحاب العقارات عن الدفع بعد أن أرهقتهم الزيادات الربوية مما اضطر البنوك لبيع المنازل محل النزاع والتي رفض أهلها الخروج منها وهبطت أسعار العقار فما عادت تغطي قيمتها الفعلية مستحقات البنوك ولا شركات التأمين.
6) بدأ العملاء بعمليات سحب جماعي لأموالهم عجزت معه المؤسسات المالية عن مواجهة كميات السحب فأعلنت إفلاسها.

7) المصارف العربية لم تتأثر بالأزمة المالية التي سببتها أزمة قروض الرهن العقاري بسبب اختلاف نظام التمويل العقاري في العالم العربي عنه في الولايات المتحدة، وكان تأثيره محدوداً.

8) كان تأثير الأزمة على القطاع المصرفي الأردني محدوداً وذلك جراء ما تمتلكه من خبرات وتجارب مميزة ولأن الجهاز المصرفي لا يعاني من نقص في السيولة وإنما بالعكس لديه سيولة فائضة.

9) قيام البنك المركزي من باب الاحتياط بنقل ودائعه من البنوك الأمريكية إلى البنك المركزي الفيدرالي خفف من آثار الأزمة.

10) أداء الجهاز المصرفي مطمئن من ناحية بنسبة كفاية رأس المال حيث تبلغ فعلياً للمصارف الأردنية 18% وهي بذلك أعلى من متطلب البنك المركزي الأردني 12% وأعلى بكثير من المعايير الدولية والبالغة 8% وفقاً لاتفاق بازل.

التوصيات : يمكن إضافة بعض المقترحات للخروج من هذه الأزمة او التقليل من أثارها وذلك على النحو التالي:

- يمكن الخروج ومواجهة هذه الأزمة عن طريق الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتي منها تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية ومنها أسلوب المشاركة أو التمويل التأجيري... وكذلك منع المضاربات قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش وعدم التعامل بالمشتقات والمستقبليات وإنشاء السوق المالية الإسلامية المشتركة وحماية عمليات غسيل الأموال.
- بالنسبة للعقارات منح قروض للشركات بضمان الحكومة وأخذ ضمانات من الشركات العقارية للعودة إلى سير العمل الطبيعي لديها.
- التركيز على القطاع الصناعي أيضاً ودعم المنتج المحلي والتقليل من الاستيراد لتقليص عجز الميزان التجاري والبعد عن المشروعات التي تعتمد على الاستهلاك غير المحلي.
- يجب على المصارف أن تحتاط لأزمة عملائها وذلك بتخفيض توزيع الأرباح إلى أدنى مستوى ممكن لهذا العام أو إلغاء التوزيع.
- التعامل مع الأزمة الحالية يبدأ بالعمل على المحافظة عل الوظائف والحيلولة دون زيادة البطالة.



- يجب على المصارف معالجة احتياجات والتزامات العملاء الذين يحتاجون الائتمان والذين يواجهون بعض الصعوبات في التسديد بمرونة من خلال قروض معقولة وجدولات تتناسب والتدفقات النقدية للعملاء المتناسبة والظروف الحالية.
- ضمان الودائع رفع سقف ضمان الودائع بالكامل لبث روح الثقة في العملاء.

المراجع

1. الببلاوي، حازم، الأزمة المالية العالمية الحالية "محاولة للفهم".
2. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام 2007.
3. الشيمي، أحمد حسين، تسونامي العقار الأمريكي على الشواطئ العربية، إسلام أون لاين، 2008.
4. المالكي, عبد ا ، الموسوعة في تاريخ الجهـاز المصـ ـرفي الأردنـي : البنـك المـ ركزي الأردنـي والسياسة النقدية،المجلد 1، عمان، 1996.
5. النابلسي , محمد سعيد، التطور التاريخي للجهاز المصرفي و المالي فـي الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن،سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، عمان، 1994.
6. شاكر، فؤاد، اتحاد المصارف العربية، الجزيرة نت، 2008.
7. شحاتة، حسين حسين، كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية علـى أسـواق المال العربي، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسـلامي، جامعـة الأزهـر، 2008.
8. طراد, إسماعيل إبراهيم و عباد,جمعة، التشريعات المالية والمصرفية فـي الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
9. عبد المعبود، داليا، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العـالم العربـي، الطـرق المؤدية إلى التعليم العالي، مصر، 2008.
10. عثمان، صلاح محمد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مصر، 2008.
11. عطاري, بسام، "أوراق من تاريخ الجهاز المصرفي الأردني"، مجلة البنـوك فـي الأردن، العدد الأول، المجلد الثاني، كانون ثاني 1983.
12. http://www.aljazeera.net/eBusiness/aspx/print.htm , 2008
13. http://www.badlah.com/page-709.html
14. http://www.iid-alraid.com , 2008
15. Islamonline.net , October, 2008